ردود الإمام النووي ونقوده اللغوية

د. سعد صالح أحمد المفرجي
جامعة تكريت / كلية الآداب
قسم اللغة العربية

المقدمة

لعلَّ العربية من اللغات القليلة التي حظيت بالعناية الفائقة، ولعلَّ هذه العناية ممّا وهبها الله للعربية، لأنّها لغة كتابه الكريم، فقد قيَّض الله للعربية علماء يصونونها وينفون عنها كل زيغ وكل خروج عن القاعدة. فكانت للعلماء صولات وجولات في نقد بعضهم بعضا ورد أقوال بعضهم بعضا، فكم من استدراك وتعقيب وتخطئة. ولم تكن هذه الردود والنقود في عصر معين، بل كانت ومازالت.

وفي هذا البحث مجموعة من ردود ونقود للنوويّ، رد بها آراء علماء ونقدَهم، جمعتها من بطون كتبه، ثم ناقشتها وهي ردود لغوية تتعلق تارة بتفسير كلمة أو وضع كلمة في مكان معين من المعجم أو غير ذلك من الردود. وردود صرفية تتعلق بأبواب الصرف. وقد قدَّمت لهذا البحث بمقدمة موجزة عن النوويّ ثم بيَّنت منهج البحث، فلم أر فصل المادة اللغوية عن الصرفية؛ لأنَّهما قد تكونان لشخص واحد، كالغزالي مثلاً الذي ردَّ عليه ردوداً لغوية وصرفية.

الإمام النووي نبذة عن حياته وسيرته

هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزاميّ النوويّ الشافعيّ. يلقَّب بمحيي الدين لعلمه وفضله، والحزاميّ نسبة إلى جده حزام[١]. ويكاد يجمع من ترجم له على أنَّ ولادته كانت في العشر الوسطى من المحرم سنة ستمئة وإحدى وثلاثين[٢]. وكان على قدر من الدين كبير، فلم يكن يلهو كما يلهو الصبيان، بل كان ينفرد ليقرأ القرآن، حتّى حفظ القرآن وقد ناهز الاحتلام، ثمَّ انتقل إلى دمشق، فأخذ يتردَّد على العلماء ليأخذ عنهم،

فأظهر حرصاً ومواظبة فحفظ التنبيه للشيرازي وقرأ ربع العبادات من المهذَّب للشيرازي، وكان يقرأ اثني عشر درساً في اليوم[٣].

شيوخه

أخذ النوويّ عن شيوخ كثيرين، منهم الشيخ أبو إسحاق المغربي (ت٦٥٤هـ) وهو أول شيوخه، والشيخ زين الدين الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، والشيخ إبراهيم بن عيسى المرادي (ت٦٦٨هـ)، والشيخ جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ)[٤].

تلامذته

وكان له تلامذة كثيرون ومؤلفات، فمن تلامذته ابن العطار علي بن ابراهيم (ت٧٢٤هـ)، والقاضي جمال الدين إسحاق بن خليل (ت٧٢٤هـ) والقاضي جمال الدين سليمان بن عمر (ت٧٣٤هـ)[٥]. ومن مؤلفاته التي تركها لنا المجموع شرح المهذَّب وروضة الطالبين وشرح صحيح مسلم وغيرها من المؤلفات[٦].

وفاته

توفي الإمام النوويّ رحمه الله تعالى في الرابع والعشرين من رجب سنة ستٌ وسبعين وستمائة للهجرة[٧].

ردوده ونقوده

دفاعه عن الشافعي (رد على مجهول)

ذكر أنَّ الشافعي يستعمل جُبر، فيقول جُبر على، بغير ألف، أي على صيغة (فُعِلَ) لا (أفعل)، وأنكر عليه جماعة هذا الاستعمال، وقالوا: إنَّ الاستعمال الصحيح هو أجبر فأنكر النوويّ على المُنكِر رأيه هذا، وضرب عنه صفحاً، ذاكراً أنَّ أهل اللغة يقولون جبر وأجبر[٨].

إنَّ هذا الرأي الذي رموا به الشافعيَّ من الغلط هو المدفوع والمنكر؛ لأنَّ الشافعيّ لم يخرج في قوله هذا عن كلام العرب، ولكنَّه استعمل لغة، وترك لغة أخرى، فما أنكره الأصمعيّ وأبو حاتم وابن قتيبة[٩] غير صحيح، فإذا كان ما قاله هؤلاء لغة عامة العرب، فإنَّ اللغة الأخرى التي ذكرها الشافعي قد قالها لغويون كثيرون[١٠]، وهي لغة تميم[١١]، ولتميم هذه منزلة كبيرة في قبائل العرب، وعند أهل اللغة أنفسهم، ولها استعمال لغوي كما هو معروف عند اللغويين، ثمَّ إنَّ الشافعيّ حجازيٌّ فصيح[١٢].

ونقل أنَّ الشافعيّ قال وإنَّ تكاراها والماء قائم عليها، وقد ينحسر، ثمَّ ذكر أنَّ معترضاً اعترض على قول الشافعيّ: ينحسر، فذكر أنَّ العرب لا تقول انحسر الماء، بل تقول حسر الماء عن كذا، وهو ما ذكره الخليل في العين[١٣].

إنَّ الحسر في اللغة إنَّما هو كشطك الشيء عن الشيء[١٤]، وهذا يعني أنَّه يكون بإزالة شيء عن شي آخر، واعتراض هذا المعترض من جهة أنَّ الماء غير مطاوع، فلا تقول حسرت الماء فانحسر، كما تقول كسرت العود فانكسر، غير أنَّنا نجد في الصحاح أنَّ الانحسار هو الانكشاف[١٥].

يقول اللغويون: إنَّه يقال حسر البحر عن القرار وعن الساحل، إذا نضب عنه الماء، ولكنَّه لا يقال انحسر البحر؛ لأنَّ البحر ممَّا لا يطاوع[١٦]، ويذكرون كذلك أنَّه يقال: (انحسر الطير، خرج من الريش العتيق إلى الحديث)[١٧]. وخروج الطير من ريشها العتيق إلى الجديد ليس بإرادتها، ولا هو ممَّا يطاوع، بل هو عادة لازمة لها، لا تستطيع أنْ تتركها،فإذا كان الانحسار هو الانكشاف كما في الصحاح، فلمَ هذا الاعتراض ؟ لم لا يُجعل انحسار البحر كانحسار الطير ؟ ألا يجوز أنْ ينحسر الماء إذا كان قليلاً.

لعلَّ ما جعل هذا المعترض يقول مقالته هذه تحكيمه السماع، وركنه القياس غير آبه به، ولا ملتفت إليه، فغلَّط الشافعي غير ملتفت إلى أنَّ الشافعي حجازي فصيح[١٨].

نقده الإمام مسلما

وممَّا اعترض به على الإمام مسلم، قول مسلم واستعماله كلمة (واهية) فرأى أنَّ الأحسن أنْ يقول (ضعيفة) بدلاً من (واهية)، فقال في كلمة مسلم: (وهي في زعم من

حكينا قوله من قبل واهية مهملة)[١٩] (ولو قال ضعيفة بدل واهية، لكان أحسن، فإنَّ هذا القائل لا يدَّعي أنَّها واهية شديدة الضعف، متناهية فيه، كما هو معنى واهية بل يقتصر على أنَّها ضعيفة لا تقوم بها الحجَّة)[٢٠].

وهنا – كما يبدو – يجعل النوويّ واهية أكثر دلالة على الوهن وأشدَّ من كلمة ضعيفة، فالواهية أسوأ حالاً من الضعيفة، ولعلَّ ما دفع النووي إلى هذا القول قوله تعالى: ﴿**فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ**﴾ [٢١]، وهذا في وصف السماء يوم القيامة، وأنَّ ابن عباس (رضي الله تعالى عنهما) قال فيها يعني متمزقة ضعيفة[٢٢]، فرأى أنَّ السماء تكون يومئذ شديدة الضعف، فقاس هذا على ذاك، فرمى عبارة مسلم بما رماها به.

ولكن يظهر أنَّ في الأمر سعة، فكان للنوويّ مندوحة عن هذا القول، وله في اللغة غنى، وهو استعمال وارد في المعجمات، ففي لسان العرب (الوهيْ الشق في الشيء... وكل ما استرخى رباطه فقد وهى.. وفي السقاء وهَيْ... ووهيّه... وهو خرق قليل)[٢٣]. وكان العين قبل اللسان قد ذكر الوهي فقال: (وهَى الحائط يهي وهيا، أي تفزّر واسترخى)[٢٤].

وربَّما كان النوويّ قد أخذ قوله هذا من قول الزمخشريّ في تفسير الآية السابقة: (واهية مسترخية ساقطة القوة جداً بعدما كانت محكمة متماسكة)[٢٥]. في حين اكتفى غير الزمخشريّ بالقول إنها ضعيفة متمزقة[٢٦]. ويستعار الوهي لليسر وعدم الامتناع، ومنه وهى عزمه إذا تسامح وتساهل[٢٧].

ردُّه على الخطابي وابن فارس

وحين عرض النووي لقوله (ﷺ) (إنَّ مثل ما بعثني الله به عز وجل من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير)[٢٨]. فسّر العشب والكلأ والحشيش، فذكر أنَّ الحشيش مختصٌّ باليابس، والعشب والكلأ يختصّان بالرطب، ثمَّ قال: (والكلأ بالهمز يقع على اليابس والرطب، وقال الخطابي وابن فارس: الكلأ يقع على اليابس، وهذا شاذ ضعيف)[٢٩].

إنَّ قول النوويّ هذا أي وصفه قول الخطابي وابن فارس بالشّذوذ والضعف، في النفس منه شيء، ذلك أنَّ ابن فارس ذكر في مجمله ومقاييسه أنَّ الكلأ هو العشب سواء في ذلك رطبه ويابسه[٣٠]، وهو يرى بقوله هذا أنَّ الكلأ يكون يابساً مرة ورطباً أخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن المعجمات لا تؤيد النووي كلَّ التأييد، فنجد في تهذيب اللغة والصحاح أنَّ الكلأ هو العشب رطبه ويابسه[٣١]، وفي اللسان وتاج العروس أنَّه قيل: إنَّ الكلأ هو العشب رطبه ويابسه[٣٢]، فعلى هذا لم يكن القول بأنَّ الكلأ يقع على اليابس مقصوراً على هذين الرجلين، وكذلك في مشارق الأنوار، أنَّ ثعلباً قال: إنَّ الكلأ هو اليابس[٣٣].جاء ذلك وهو يتكلم على قوله (ﷺ): (لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ)[٣٤].

فيظهر من هذين الحديثين أنَّ تفسير الكلأ باليابس عند هؤلاء يخضع للسياق اللغوي.

ردُّه على القاضي عياض وابن الأثير

لم يكن النووي ينقد شخصاً ويترك شخصاً آخر يستحق النقد، بل كانت نقوده تصيب كل من يراه قد خالف وجه الصواب أو خالف رأي الجمهور، فهذا هو ينقد القاضي عياضاً وابن الأثير، وهما يضعان كلمة (الأرجوان) في غير الموضع الذي وضعه بها أهل اللغة، فالأرجوان الذي هو صبغ أحمر شديد الحمرة[٣٥]، وضعه أهل اللغة في مادّة (رجا)؛ لأنَّهم رأوا أنَّ بقية الأحرف زائدة، ولكن القاضي وابن الأثير قد خالفا أهل اللغة في هذه المادة، فكان لكلٍّ منهما رأيه في هذه اللفظة وفي موضعها، فوضعها القاضي في مادة (أرج)، أما ابن الأثير فجعلها في مادة (رجن)، معللاً ذلك بأن المهموز يشتبه بالمعتل، وهو يعني بالمهموز (أرج) وبالمعتل (رجا)[٣٦].

فعاب النوويّ عليهما هذين الوضعين، ورأى أنَّهما لم يصيبا في هذا، فقال بعد أنْ ذكر أنَّ الأرجوان صبغ أحمر شديد الحمرة: (إنَّ أهل اللغة ذكروه في باب الراء والجيم والواو، وهذا هو الصواب، ولا يغتر بذكر القاضي له في المشارق في باب الهمزة والراء والجيم، ولا بذكر ابن الأثير له في باب الراء والجيم والنون)[٣٧].

وهنا يرى النوويّ أنَّ الصواب ما جاء به أهل اللغة وما قالوه، أي أنَّه يأخذ بإجماع أهل اللغة، ولا تجوز مخالفة أهل اللغة.

ولعلَّ ما دفع القاضي إلى هذا القول أنَّه ظنَّ أنَّ الواو وما بعدها زوائد فوضعها في (أرج)، أمَّا ابن الأثير فرأى أنَّ (رجن) أصل، وما عداها زائد.

وإذا كان اللغويون قد حكموا على هذه اللفظة بأنها أعجمية، وأصلها أرغوان[٣٨]، فلا يحقُّ لأحد لا يتقن اللغة الأصلية لهذه الكلمة أنْ يخطِّئ أحداً إذا وضعها هنا أو هناك، بحسب ما يرى من زيادة حرف وتأصيل حرف.

فكلمة (أرجوان) وأخواتها من الكلمات الأعجمية الموجودة في اللغة العربية كان من حقهن على اللغويين أنْ يكون لهنَّ حقل خاص يوضعن فيه، ويكون لهنَّ ترتيب خاص.

ردُّه على القاضي عياض

وأنكر على القاضي أنَّه ضبط الطيلسان بفتح اللام وضمها وكسرها، فأخذ عليه كسر اللام، فوصفه بالغرابة والضعف في شرح صحيح مسلم، وبالغرابة وحدها في تهذيب الأسماء، فقال: (الطيالسة جمع طيلسان بفتح اللام على المشهور، وقال جماهير أهل اللغة لا يجوز فيه غير فتح اللام، وعدوا كسرها في تصحيف العوام، وذكر القاضي عياض في المشارق... أنَّ الطيلسان يقال بفتح اللام وضمها وكسرها، وهذا غريب ضعيف)[٣٩]. وقال النوويّ في تهذيب الأسماء: (وذكر القاضي عياض... أنَّ الطيلسان يقال بفتح اللام وكسرها وضمها، وهو أقل، هذا كلامه، وهو غريب، والمشهور الفتح)[٤٠].

وهنا ملحوظتان، إحداهما أنَّ ضمَّ اللام من طيلسان ليس رأي القاضي، بل هو قول الخليل وأشار إلى ذلك القاضي، والآخر أنَّ النوويّ حين ذكر قول القاضي في شرح صحيح مسلم في حركة اللام قدَّم ضمَّ اللام على كسرها ووصفه بالغرابة والضعف وفي تهذيب الأسماء قدّم كسر اللام على ضمِّها، فقال: (وهو أقل... وهو غريب). وهذا يجعل في كلامه لبساً، فهل الغرابة في ضمِّ اللام أو في كسرها، ومع أنَّ كلامه فيه شيء من

اللبس إنَّ القاضي لم يكن أول من قال ذلك، فقد جاء في العين (الطيلسان بفتح اللام وكسره)[٤١].

وإذا كان جمهور أهل اللغة قد عدّوا كسر اللام من تصحيف العوام، فإنَّ ذلك لا يعني أنَّ القاضي قد غلط في ضبطه، لأنَّ ما جاء في كتب اللغويين أنفسهم يدفع عن القاضي ما رُميَ به، جاء في العين (والطيلسان بفتح اللام وكسره، ولم يجيء فيعلان غيره)[٤٢]. إذن فليس كسر اللام خطأ ارتكبه القاضي.

وإذا كان الأصمعيّ لم يسمع كسر اللام فلا يعني هذا أنَّ الكسر خطأ، لأنَّه ربَّما فات الأصمعي هذا الضبط، وكم من استدراك على عالم، ففي تهذيب اللغة أنَّ ابن شميل ذكر كسر اللام[٤٣]، ويبدو أنَّ ما دفعهم إلى إنكار الكسر أنَّ (فيعِل) مهمل في الصحيح، ففي ارتشاف الضرب (أهمل فيعِل في الصحيح، إلاّ ما ندر من بيئِس وصيقل اسم امرأة، وإلاّ طيلسان بكسر اللام، فقيل روايته ضعيفة)[٤٤].

إنَّ صيغة التوهين (قيل) تدل على أنَّ توهين الكسر ليس بصحيح، ثم إنَّ كان الطيلسان معرَّباً عن الفارسية،وأصله تالسان، فلا يبعد أنْ يكون قسمٌ من العرب قد قالوه بكسر اللام ليشبه صيغة الفاعل، ثم بمرور الزمن أصبحت الصيغة طيلسان، وربَّما كان يكون ما دفع العرب لأنَّ يكسروا اللام أنَّ الضمة والكسرة أختان تشتركان في كثير من المواضع، فدخلت الكسرة في مكان الضمة[٤٥].

ردُّه على الشيرازي

وعاب كذلك على الشيرازي في التنبيه استعماله (أتأن) وهو يريد تأنى فقال: (وقوله في التنبيه في النكاح: بنت تاجر وأتأن، هكذا في النسخ بنون منونة، وهو لحن بلا خلاف وصوابه تأنى بالتاء والهمز، قال أهل اللغة: يقال تنأت بالبلد إذا قطنته)[٤٦].

إنَّ قول النووي: هكذا هو في النسخ يشير إلى أنَّه تأكد من أنَّ هذا الخطأ ليس من عمل النساخ وصنيعهم؛ لأنَّ النسخ قد اتفقت على هذه الصيغة، أي أنَّه قد حقَّق المسألة. ثم ذكر أنَّ الصواب هو تأنى بتاء وهمز، وليس الأمر كذلك، بل الصواب تانئ فيبدو أنَّ ثمَّة خطأ مطبعياً، لأنَّ اسم الفاعل من تنأ تانئ، كما يقال: قرأ قارئ، ولعلَّ سبب

ذلك الغلط، قوله بالتاء والهمز، فظنَّ النساخ أنَّ الهمزة بعد التاء لا يفصل بينهما فاصل، فرسموها (تأنى) أي تاء فهمزة فنون فياء، بصيغة (تفعل). ومقصود النوويّ غير ذلك، يدل على ذلك ما في الصحاح من أنَّه يقال تنأت بالبلد تنوءاً إذا قطنته. والتانئ من ذلك[٤٧].

وردَّ على الشيرازي في المهذَّب أنَّه استعمل كلمة البداية، فقال: إنَّها من اللحن عند أهل العربية. فلا يجوز ارتكابه. (والصواب البداءة بضم الباء والمد، والبَدْأة بفتحها واسكان الدال، بعدها همزة، والبداءة ممدودة)[٤٨]. هذا كلام النووي حين ردَّ قول صاحب المهذب وخطّأه.

وعلى الرغم من أنَّ كثيراً من المعجمات العربية قالت: إنَّه يقال بدأ به، وبدأه يبدؤه وابتدأه، والبَدْء والبَدْأة، والبُدْأة والبديئة. والبداءة، والبداهة[٤٩]، غير ذاكرة (البداية)، إنَّ قسماً آخر من كتب اللغة أجاز أنْ يقال البداية، استناداً لما جاء عن العرب، فقد ذكرت هذه المصادر أنَّ الأنصار يقولون بَدَيت، وبَدِيت به[٥٠]، فكما يقال: البداءة من بدأ، يقال: البداية من بديت.

إذن ما قاله النووي من التخطئة ليس بصحيح، ولكن يمكن أنْ يقال: إنَّها لغة قليلة، وليست باللغة الكثيرة العالية.

ردَّ على الشيرازي في المهذَّب قوله نسوة عُراة، فذكر أنَّ الصحيح أنَّ يقال: نسوة عاريات[٥١]، وهو يعني أنَّ عُراة التي وزنها (فُعلة) مختصة بالمذكر لا بالمؤنث، فقد ذكرت كتب الصرف أنَّ وزن (فُعلة) مطرد في فاعل وصفاً لمذكر عاقل معتل اللام، نحو رامٍ ورماة، وقاضٍ وقضاة[٥٢]. جاء في ابن عقيل أنَّ (فُعلة) (مطرد في كل وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل، كرامٍ ورماة، قاضٍ وقضاة)[٥٣].

ويبدو أنَّ ما جعل الشيرازي يلحن كما أشار إلى ذلك النوويّ هو مشابهة التاء في (عُراة) لتاء التأنيث كما في فاطمة وعائشة، فكلاهما تقلب هاء في الوقف، فيقال عراه، كما يقال عائشه وفاطمه، أي إنَّه وقع في ما يُسمَّى الحمل على التوهم، إذ توهَّم أنَّ هذه تاء التأنيث.

ردُّه على الباجي

ردَّ على الباجيّ حين أنكر هذا الأخير أنَّ (الفَرْق) وهو إناء كان يغتسل منه رسول الله (ﷺ) بفتح الفاء وسكون الراء، أي إنَّه لا يكون إلا بفتح الفاء والراء معا، فليس للفرق إلا ضبط واحد هو فتح الفاء والراء، فقال النووي (الفرق.. هو بفتح الفاء وفتح الراء وإسكانها، لغتان حكاهما ابن دريد وجماعة غيره، والفتح أفصح وأشهر، وزعم الباجي أنَّه الصواب، وليس كما قال، بل هما لغتان)[٥٤].

ولعلَّ ما دفع الباجي إلى أنْ يجعل فتح الراء هو الصواب، ما ذكره الأزهريّ من أنَّ المحدِّثين يقولون (الفَرْق) بسكون الراء، وأنَّ كلام العرب (الفرَق) بفتح الراء[٥٥]، فمال الباجي إلى كلام العرب ورجَّحه؛ لأنَّه الأكثر [٥٦]، ويجوز أنْ يكون ما سوَّغ للباجي قوله هذا ما جاء عند ابن الأثير من أنَّ الفَرَق بفتح الراء ستة عشر رطلاً، أمَّا (الفَرْق) بسكون الراء فمائة وعشرون رطلاً[٥٧]، فرأى الباجي أنَّ في استعمال هذا القدر من الماء إسرافاً لا يليق بالنبيّ (ﷺ) فركن إلى مقالته بالتحريك في هذا الحديث لا غير.

رده على الغزالي

وأخذ على الغزالي أنَّه استعمل (ركبان) في غير ما استعملته العرب التي تخصُّ الركبان براكبي الإبل وحدها. فلا تقول ركبان إلاَّ لمن يركب الإبل، قال: (وقوله في آخر كتاب الديِّات من الوسيط لو قال: إنَّا وركبان السفينة ضامنون). فجعل النوويّ هذا الاستعمال منكر ارتكابه؛ لأنَّ المعروف في اللغة أنْ يقال ركاب السفينة، ولكي يثبت أنَّ الغزالي قد استعمل (ركبان) لا ركاب، ولئلا يدفع أحد عن الغزالي هذا الاستعمال، أكَّد أنَّ هذه الكلمة (ركبان) هكذا وردت في النسخ، بالنون في آخرها، ثمَّ أضاف (وهو منكر، والمعروف في اللغة، أنْ يقال فيه ركاب السفينة قاله أهل اللغة. والركبان راكبو الإبل خاصة، وبعضهم يقول راكبو الدواب) [٥٨].

هكذا قال النووي وزعم أنَّ استعمال الغزالي منكر؛ لأنَّ المعروف عند اللغويين ركّاب، وعلى الرغم من أنَّ ما قاله النووي من أنَّ المعروف عند اللغويين أنْ يقال: ركَّاب قول صحيح[٥٩].

إنَّ وصفه قلم الغزالي بالمنكر، فيه شيء من التضييق والحجر على الألفاظ ودلالاتها، إنْ لم يكن قول النووي نفسه منكراً، لأنَّ السماع يعضد الغزاليّ في قوله هذا وينصره، وكذلك القياس أمَّا السماع فقد جاء في القرآن قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالا أَوْ رُكْبَانًا**﴾ [٦٠]،ومعلوم أنَّه لا يعني بـ (ركباناً) راكبي الإبل وحدها، بل المقصود كلُّ راكب أخيلاً كانت أم إبلاً أم غيرهما ممَّا يُركب[٦١]. وقوله تعالى: ﴿**وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ**﴾ [٦٢]، والركب: كما في المحكم قد يجوز أنْ يكونوا ركب إبل، أو أنْ يكونوا ركب خيل أو أنْ يكون الجيش منهما جميعاً[٦٣]. ثم ما جاء في لغة العرب من قول ابن أحمر:

يهلُّ بالفرقد ركبانها كما يهلُّ الراكب المعتمر[٦٤]

فقال: ركبانها، أي ركبان السفينة.

هذا من جهة السماع، أمَّا من جهة القياس، فإنَّهم: (لو قالوا: إنَّ هذا هو الأكثر في الاستعمال لكان لقولهم وجه، وأمَّا القطع على أنَّه لا يقال راكب ولا ركب إلاَّ لأصحاب الإبل خاصة فغير صحيح، لأنَّه لا خلاف بين اللغويين في أنَّه يقال ركبت الفرس وركبت البغل وركبت الحمار، واسم الفاعل من ذلك راكب، وإذا كثرت الفعل قلت: ركاب وركوب)[٦٥].

وأخذ على الغزالي قوله في وسيطه (ولو ألقاه في تيار البحر) فضبط التيَّار بفتح التاء وتشديد الياء، وأنَّ التيَّار هو موج البحر، ثم زاد قائلاً: (ولو قال صاحب الكتاب، ألقاه في البحر. لكان أعمَّ وأحسن)[٦٦].

التيَّار هو فيعال من تار يتور، وهو الموج كما قال النووي[٦٧]، ويمكن أ يعتذر للغزالي بأنَّه ما أراد أي مكان في البحر، ولكنَّه أراد التيار بعينه، لأنَّه التيَّار– يكون شديداً وقوياً[٦٨]، فيكون الخروج منه صعباً وعسيراً، بخلاف ساحل البحر مثلاً، فإنَّه يمكن أنّ يخرج منه بيسر وسهولة.

وأخذ كذلك على الغزاليّ أنَّه قال إفضاح، ولم يقل فضح، وذلك خطأ ظاهر، إذ إنَّ أهل اللغة يقولون: فضح يفضح فضحاً، ولا يقولون: إفضاح (وأمّا قول الغزالي رحمه

الله تعالى في كتاب اللعان لأنَّ اللعان إفضاح، فهو خطأ ولحن ظاهر، وصوابه فضح)[٦٩].

ويلحظ هنا أنَّ النوويّ اكتفى بأنْ نقل عن أهل اللغة فضح يفضح لا غير، ولم ينقل عنهم أن العرب قالت: فضحه فافتضح، وفَضَح الصبحُ وأفضحَ، إذا بدا وكذلك تقول العرب: أفضح البسر، إذا بدت فيه حمرة[٧٠].

فإذا كانت العرب قد استعملت (أفضح) لما يبدو بعد غياب، كالصبح بدا بعد أن كان الظلام قد ستره وغطَّاه، والبُسر إذا بدت حمرته بعد أنْ كانت مخفية، جاز للغزالي أن يقيس ويقول: إفضاح، لأنَّ الإفضاح تبيين وبُدو، فضلاً عن أنَّ اللعان فضحٌ، والفضح تبيين للشيء، إذن لم يكن الغزاليّ مخطئاً في قوله، بل هو مصيب، ولكنَّه تارك للسماع آخذ بالقياس.

هو أن تلحق بآخر الاسم ياء مشددة مكسوراً ما قبلها، علامة للمنسوب إليه[٧١]. يجمع النحويون على أنِّ النسب يكون إلى المفرد لا إلى الجمع، فيقولون في النسب إلى الفرائض فرضي، وإلى المساجد مسجدي، لأنَّنا رددناه إلى فريضة ومسجد، وإنَّما فعلوا ذلك ليُفصل بينها وهي جمع، وبينها حين تكون اسماً لشيءٍ واحد[٧٢]. ولكن النحويين لم يمنعوا النسب إلى الجمع البتة، بل منعوا منه ما لم يسمّ به، فإذا سمي بالجمع جاز النسب إليه، كقولهم في النسب إلى رجل من كلاب كلابي، وإلى أنمار قبيلة أنماري[٧٣].

وقد خطّأ النووي الامام الغزالي وغيره حين نسبوا إلى الجمع الذي لم يسمّ به، فذكر أن الغزالي وغيره قد نسبوا إلى الآفاق حين قالوا الحاج الآفاقي، فهو (منكر فإن الجمع إذا لم يسمّ به لا بنسب إليه، وإنَّما ينسب إلى واحده)[٧٤].

وللنووي حقٌّ فيما قال، لأنَّ الآفاق جمع لم يسمّ به، كي ينسب إليه[٧٥].

ونقد على الغزالي أنَّه وضع جمعاً من الجموع موضع المفرد، فأعاد الضمير العائد إلى الجمع بصورة المفرد، إذ قال الغزالي: (لو كانت له آنية من الذهب والفضة مختلطاً وزنه الف).

فعلَّق النووي عليه قائلاً: (هذه العبارة رديئة، فإنَّه استعمل لفظة الآنية في الواحد، وذلك لا يجوز عند أهل اللغة، فإنَّ الآنية جمع إناء)[٧٦].

وهو يعني بهذا القول أنَّ الآنية التي وزنها أفعلة جمع من الجموع، فما كان من الأسماء على فعال فإنَّه يجمع على أفعلة، نحو مثال أمثلة[٧٧]، فكان حقاً على الغزالي أن يقول: لو كان له إناء من الذهب والفضة مختلطاً، وزنه ألف، لأنَّ هذه الهاء الموجودة في وزنه تعود إلى الإناء، ولو عادت إلى الآنية لقال وزنها.

إنَّ كلام النووي الذي نقد به قول الغزالي فيه شيء من اللبس، وذلك أنَّ قوله: (هذه العبارة رديئة) لا يوجب أنها غير صحيحة لأنَّه يمكن أن يفهم منها أنَّها جائزة على ضعف، لأنَّ الرداءة لا تعني الخطأ والغلط، اللهم إلاَّ إذا كان مصطلح الرداءة يعني عدم الجواز عند اللغويين، وهو ما يبدو بعيداً؛ لأنَّه قال بعد ذلك: إنَّ الغزالي استعمل الآنية وهي جمع في الواحد وهو ما لا يجوز عند أهل اللغة.

وربمَّا كان ما دفع الغزالي إلى هذا القول استعمال الذهب والفضة مجموعين في إناء فظنَّ أنّ ما يناسب الذهب والفضة وهما إناء واحد قوله: (وزنه)، أو أنَّه أعاد الضمير إلى وقوله مختلطاً.

الجمع

وإذا كان النووي قد أنكر على الغزالي عدة عبارات، فإنَّه قد دفع عنه ما رمي به من الغلط واللحن، فحين استخدم الغزالي في وسيطه المعاذير بمعنى الأعذار، أُنكر عليه ذلك بأنَّ العذر يجمع على أعذار لا معاذير[٧٨].

ولما كان فُعل يجمع على أفعال في أدنى العدد، وعلى فُعول في الكثرة، ولا يجمع على مفاعيل كما هو عند أهل اللغة[٧٩]، كان لابد من دفاع عن قول الغزالي هذا، فطفق النووي يجمع الأدلة والبراهين، ويعضد رأيه ودفاعه عن الغزالي بما أوتي من علم، فقال: (إنَّ جمهور العلماء من المفسرين وأهل العربية على أن المراد (بـ) معاذيره الأعذار، وروي في مسند أبي عوانة... أنَّ رسول الله (ﷺ) قال: (لا شخص أحبُّ إليه المعاذير

من الله تعالى) [٨٠]). والمراد بالمعاذير الأعذار... فقد جاءت المعاذير في الكتاب والسنة بمعنى الأعذار، فوجب قبوله، وهو... جمع معذور بمعنى العذر، فالمعذور على هذا مصدر، كما قالوا مجنون ومجلود ومعقول بمعنى الجنون والجلد والعقل، فهي مصادر خارجة عن القياس، وكذا المعاذير بمعنى العذر)[٨١].

وهو يقصد بالكتاب قول الله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ**﴾ [٨٢]، وهنا ملحوظة هي أنَّه جعل المعاذير جمع معذور، وهي جمع معذرة كما صرح به غير واحد من المفسرين[٨٣]، أو جمع معذار عند آخرين[٨٤]، أو هي اسم جمع لمعذرة[٨٥].

ردُّه على مجهول

وغلَّط رأياً في مصنَّف فقهيٍّ، زعم صاحب هذا الرأي الذي لم يسمِّه النووي أنَّ الربيبة مشتقة من التربية، فقال النووي رادّاً عليه رأيه: (ووقع في بعض كتب الفقه أنَّها مشتقة من التربية، وهذا غلط فاحش، فإنَّ من شرط الاشتقاق الاتفاق في الحروف الأصلية، ولام الكلمة وهو الحرف الأخير مختلف، فإنَّ آخر ربٍّ باء موحدة وآخر ربِّي ياء مثناة من تحت)[٨٦].

وههنا يرى النووي أنَّ الربيبة مشتقة من ربَّ، لأنَّ (ربَّ) يكون بمعنى أصلح، فربَّ الضيعة أصلحها وأتمَّها[٨٧]، وإنمَّا سُمِّيت ربيبة؛ لأنَّ زوج أمها يربُّها كما يربُّ ابنه[٨٨].

ويبعد النووي أنْ تكون الربيبة مأخوذة من ربي، ويرى أنَّ هذا الرأي غلط فاحش، لأنَّ من شرط الاشتقاق الاتفاق في الحروف، وعلى الرغم ممَّا قاله النووي من تخطئة ذلك الرأي، إنَّ لهذا الرأي سنداً قوياً من أهل التفسير واللغة، فلم يكن صاحب ذلك الرأي وحيداً إذ نجد عند النحاس الطبري وابن عطية أنَّ الربيبة أنَّها سميت كذلك، لأنَّ الزوج يربِّيها بالياء[٨٩]. وهذا تصريح منهم بأنَّها مأخوذة من (ربي) ونجد عند أهل اللغة في غير معجم (ربيت) ففي مقاييس اللغة أنَّ الراء والباء والحرف المعتل والمهموز كذلك تدل على الزيادة والنماء، وزاد على ذلك: ربيته وتربيته[٩٠].

وفي تهذيب اللغة (ربيت فلانا أربيه تربية وتربَّيته وربيته وربّيته بمعنى واحد)[٩١]، وهذا هو المعنى الموجود في (ربّ) لانَّ إصلاح الشيء إكماله وإتمامه.

إذن ليس للنووي أنْ يرد هذا الرأي ويصفه بالغلط الفاحش، فليس ببعيد أنْ تكون الربيبة مشتقة من (ربى) وبخاصة أنَّ المعنيين متفقان، وخاصة إذا علمنا أنَّ أصل إحدى الباءين ياء[٩٢].اي ان الباء والياء يتعاقبان في المكان فاشتقها النووي من (ربّ) واشتقها الفقيه من (ربي).

هذه طائفة من ردود الإمام النووي ونقوده، كانت مبثوثة في كتبه جمعناها لنرى كيف كان يعالج القضايا اللغوية، فوجدنا أنَّ النووي قد عرض لنقد علماء كبار وردهم، وقد بان لنا أنَّه كان يقول قولاً واضحاً بأنَّ الغزالي أو غيره قد أخطأ ولم يصب، فلم يكن يشير إشارة، وكان في مواضع أخرى يقول: إنَّ فلاناً من العلماء لم يأخذ باللغة العليا بل أخذ باللغة الضعيفة، وكان النووي يميل إلى رأي الجمهور ولم يكن يحاول أن يجد مسوغاً لغلط غيره من العلماء. وقد وجدنا أنَّ النووي لم يكن مصيباً وموفقاً في كل نقوده وردوده على العلماء ، إذ وجد هذا البحث أنَّ شيئاً ممَّا قاله العلماء واعترض عليه النووي له وجه في اللغة واستعمال، وإنَّ كان قليلاً، وهكذا بقية الردود والنقود التي ساقها النووي،سواء ألغويةً كانت أم صرفيةً، والله الموفق للصواب.

هوامش البحث

(١) ينظر: البحث النحوي واللغوي عند الإمام النووي (٤) وتنظر مصادره.

(٢) ينظر: البداية والنهاية ٢٧٨/١٣.

عية ٤٧٧/٢.

(٤) ينظر. البحث النحوي واللغوي عند الإمام النووي (٥).

(٥) ينظر: البحث النحوي واللغوي عند الإمام النووي ٦.

(٦) ينظر: البحث النحوي واللغوي عند الإمام النووي ٦ – ٨.

(٧) ينظر: البحث النحوي واللغوي عند الإمام النووي ٨.

(٨) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ٤٧/٣.

(٩) ينظر: فعلت وأفعلت (أبو حاتم) ٩٦، وأدب الكاتب ٢٨٦، والصحاح ٦٠٨/٢.

(١٠) ينظر: المحتسب ٣٠٣/٢، والأفعال (ابن القوطية) ٦٨، وتهذيب اللغة ٤٢/١١، ومشارق الأنوار /٢١٥.

(١١) ينظر: تهذيب اللغة (جبر) والأفعال (ابن القطاع) ٨٩.

(١٢) ينظر: تهذيب اللغة (جبر)

(١٣) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ٦٤/٣، وينظر: العين (حسر)

(١٤) ينظر: تهذيب اللغة (حسر)، ولسان العرب ، (حسر)

(١٥) ينظر: الصحاح (حسر).

(١٦) ينظر: العين (حسر) وتهذيب اللغة (حسر)

(١٧) ينظر: العين (حسر).

(١٨) ينظر: تهذيب اللغة (حسر).

(١٩) صحيح مسلم/ ٢٤.

(٢٠) شرح صحيح مسلم ١٣٨/١.

(٢١) الحاقة /٢١.

(٢٢) ينظر: جامع البيان ٦٩/٢٩.

(٢٣) لسان العرب (وهي).

(٢٤) العين (وهي).

(٢٥) الكشاف ٦٠٥/٤.

(٢٦) ينظر: جامع البيان ٦٩/٢٩، والمحرر الوجيز ٣٥٩/٥، وإرشاد العقل السليم ٢٩٥/٦.

(٢٧) ينظر: التحرير والتنوير ١١٧/٥.

(٢٨) صحيح مسلم/ ٨٩٩ رقم الحديث ٢٢٨٢.

(٢٩) شرح صحيح مسلم ٤٦/١٥.

(٣٠) ينظر: المجمل (كلو)، ومقاييس اللغة (كلأ).

(٣١) ينظر: تهذيب اللغة (كلأ)، والصحاح (كلأ).

(٣٢) ينظر: لسان العرب (كلأ) وتاج العروس (كلأ).

(٣٣) ينظر: مشارق الأنوار ٥٥١/١.

(٣٤) صحيح مسلم/ ٦٠٩ رقم الحديث ١٥٦٥.

(٣٥) ينظر: جمهرة اللغة ٤١٤/٣ والصحاح (رجا)، ولسان العرب (رجا).

(٣٦) ينظر: مشارق الأنوار ٤٦/١، والنهاية ٢٠٦/٢.

(٣٧) شرح صحيح مسلم ٤٢/١٤.

(٣٨) ينظر: جمهرة اللغة ٤١٤/٣، والصحاح (رجا) ولسان العرب (رجا) والقاموس المحيط (رجا).

(٣٩) شرح صحيح مسلم ٤٣/١٤ – ٤٤، وينظر: مشارق الأنوار ٣٢٤/١.

(٤٠) تهذيب الأسماء واللغات ١٨٧/٣ – ١٨٨.

(٤١) العين (طلس)، وتهذيب اللغة (طلس) ولسان العرب (طلس).

(٤٢) العين (طلس).

(٤٣) ينظر: تهذيب اللغة (طلس).

(٤٤) ارتشاف الضرب ٩٣/١.

(٤٥) العين (طلس) وتهذيب اللغة (طلس) ولسان العرب (طلس).

(٤٦) تهذيب الأسماء واللغات ٤٣/٢، وينظر: التنبيه في الفقه الشافعي ٢٢٤.

(٤٧) ينظر: الصحاح (تنأ) ولسان العرب (تنأ).

(٤٨) المجموع ٦٩/٣.

(٤٩) ينظر: الصحاح (بدء، ولسان العرب (بدء وتاج العروس (بدء.

(٥٠) ينظر: جمهرة اللغة ٢٠٢/٣، والمخصص ٤٢/١٠، والأفعال (ابن القطاع ٦٢.

(٥١) ينظر: المجموع ١٨٦/٣.

(٥٢) ينظر: المقتضب ٢٢١/٢ والتكملة ٢٦٤.

(٥٣) شرح ابن عقيل ٣٥٩/٤ وحاشية الصبان ١٨٦/٤.

(٥٤) شرح صحيح مسلم ٣/٤، وينظر: جمهرة اللغة ٤٠٠/٢، وتهذيب اللغة (فرق).

(٥٥) ينظر: تهذيب اللغة (فرق).

(٥٦) ينظر: مشارق الأنوار ٢٦٠/٢.

(٥٧) ينظر: النهاية ٤٣٧/٣، وغريب الحديث (ابن الجوزي) ١٨٩/٢.

(٥٨) تهذيب الأسماء واللغات ١٢٥/٣، وينظر الوسيط ٣٦٥/٦.

(٥٩) ينظر: تهذيب اللغة (ركب) والمجمل (ركب) والصحاح (ركب).

(٦٠) البقرة / ٢٣٩.

(٦١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥١/٣، وإرشاد العقل السليم ٢٨٢/١.

(٦٢) الأنفال / ٤٢.

(٦٣) ينظر: المحكم (ركب).

(٦٤) شعر عمرو بن أحمر ٦٦، وتهذيب اللغة (ركب).

(٦٥) الاقتضاب ٩٧/٢.

(٦٦) تهذيب الأسماء واللغات ٤٣/٣،وينظر الوسيط ٢٦٠/٦.

(٦٧) ينظر: تهذيب اللغة (تير) والصحاح (تير).

(٦٨) ينظر: تهذيب اللغة (تير) وتاج العروس (تير)

(٦٩) تهذيب الأسماء واللغات ٧٢/٤.

(٧٠) ينظر: تهذيب اللغة (فضح)، والصحاح (فضح) ولسان العرب (فضح).

(٧١) المفصل ٢٦٣، وينظر: المقتضب ١٣٨/٣.

(٧٢) ينظر: المقتضب ١٥٠/٣، والأصول ٦٨/٣.

(٧٣) ينظر: المقتضب ١٥٠/٣.

(٧٤) تهذيب الأسماء واللغات ٩/٣، وينظر: الوسيط ٦١٧/٢.

(٧٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٨٣/٢.

(٧٦) تهذيب الأسماء واللغات ١٤/٣، وينظر: الوسيط ٤٧٣/٢.

(٧٧) ينظر: التكملة ٤٣٤، والمهذب في علم التصريف ١٨٥ – ١٨٦.

(٧٨) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ١٠/٤.

(٧٩) ينظر: الكتاب ٥٥/٤ والمقتضب ٢٠٢/٢.

(٨٠) مسند أبي عوانة ٢١٤/٣ – ٢١٥.

(٨١) تهذيب الأسماء واللغات ١٠/٤.

(٨٢) القيامة / ١٥.
(٨٣) ينظر: المحرر الوجيز ٤٠٤/٥، والدر المصون ٥٧٢/١٠، وفتح البيان ٢٨٢/٧.
(٨٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٩٧/٥، وإعراب القرآن ١٢٣٠ ولسان العرب (عذر).
(٨٥) ينظر: الكشاف ٦٦٢/٤، وإرشاد العقل السليم ٣٣٦/٦، والتحرير والتنوير ٣٢٣/٢٩.
(٨٦) شرح صحيح مسلم ٧٦/١٠ – ٧٧.
(٨٧) ينظر: الصحاح (رب).
(٨٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٨/٢، والدر المصون ٦٤١/٣، وإرشاد العقل السليم ١١٧/٢.
(٨٩) ينظر: معاني القرآن ٢٠٧/١، وجامع البيان ٣٩٨/٤، والمحرر الوجيز ٣٢/٢.
(٩٠) مقاييس اللغة (ر بي أ).
(٩١) تهذيب اللغة (ربأ).
(٩٢) مقاييس اللغة (ربي أ).

المصادر والمراجع

١. أدب الكاتب: ابن قتيبة عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة السعادة، مصر د. ت.
٢. إرتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق د. مصطفى أحمد النماس.
٣. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، القاضي أبو السعود محمد بن محمد الحنفي (٩٨٢هـ)، وضع حواشيه عبداللطيف عبدالرحمن، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
٤. الأصول في النحو: ابن السراج ابو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ط٤، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٥. إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ) اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط١ ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٦. الأفعال: ابن القوطية، ابو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز (ت٣٦٧هـ)، قدم له وضبطه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
٧. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، القاضي أبو السعود محمد بن محمد الحنفي (٩٨٢هـ)، وضع حواشيه عبداللطيف عبدالرحمن، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
٨. الأصول في النحو: ابن السراج ابو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ط٤، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٩. إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ) اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط١ ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
١٠. الأفعال: ابن القوطية، ابو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز (ت٣٦٧هـ)، قدم له وضبطه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
١١. الأفعال: ابن القطاع ابو القاسم علي بن جعفر (ت٥١٥هـ) قدم له وضبطه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
١٢. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد عبدالله بن محمد (ت٥٢١هـ)، تحقيق الاستاذ مصطفى السقا، و د. حامد عبدالقادر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م.
١٣. البحث النحوي واللغوي عند الإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، اطروحة دكتوراه، سعد صالح أحمد المفرجي، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

١٤. البداية والنهاية: ابن كثير إسماعيل بن كثير المشقي (ت٧٤٤هـ) مكتبة المعارف، ط٢، ١٩٧٧م.
١٥. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) منشورات مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، د.ت.
١٦. التحرير والتنوير: ابن عاشور، مؤسس التأريخ العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
١٧. التكملة: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، مطبعة مديرية الكتب، العراق ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
١٨. تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا النووي، يحيى بن شرف (٦٧٦هـ) ادارة المطبعة المنيرية د.ت.
١٩. تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ) إشراف محمد عوض مرعب، علق عليها سلامي وعبدالكريم حامد، تقديم الاستاذة فاطمة أصلان، دار إحياء التراث العربي ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
٢٠. جامع البيان عن تأويل القرآن: الطبري محمد بن جرير (ت٣٤٠هـ) ضبط وتعليق محمود محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
٢١. الجامع لأحكام القرآن: ابو عبدالله القرطبي محمد ابن أحمد (ت٦٧١هـ) اعتنى به وصححه الشيخ سمير البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٢٢. جمهرة اللغة: ابن دريد (٣٢١هـ)، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٤٥هـ.
٢٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد علي الصبّان، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٢٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ) تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، ط٢، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٢٥.شرح ابن عقيل: عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، ط١٤، د.ت.
٢٦.شرح صحيح مسلم: الإمام النووي يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ) دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان د.ت.
٢٧.شعر عمرو بن أحمر الباهلي: جمعه وحققه الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت.
٢٨.شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) حققها محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
٢٩.الصحاح وتاج العربية: الجوهري إسماعيل بن حماد (ت٤٠٠هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٣٠.صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ) منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
٣١.طبقات الشافعية: الأسنوي، عبدالرحيم بن الحسن (ت٧٧٢هـ) تحقيق عبدالله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد وزارة المعارف ط١، د.ت.
٣٢.العين: أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) تحقيق الدكتور المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، الجمهورية العراقية ١٩٨٥م.
٣٣.غريب الحديث: ابن الجوزي عبدالرحمن بن علي (ت٥٢٧هـ)، وثق أصله وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبدالمعطي أمين قلعجي دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – ط٢، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
٣٤.فتح البيان في مقاصد القرآن: صديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٣٥.فعلت وأفعلت: ابو حاتم السجستاني، سهل بن محمد (ت٢٤٨هـ) تحقيق د. خليل العطية د.ت.

٣٦.القاموس المحيط: الفيروز آبادي محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ) دار الفكر، بيروت د. ت.
٣٧.الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه د. إسيل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٣٨.الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ) طبعة جديد، حققها وخرّج أحاديثها، وعلق عليها عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. لبنان.
٣٩.لسان العرب: ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم، (ت٧١١هـ) دار صادر، بيروت – لبنان.
٤٠.المجمل في اللغة: ابن فارس، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) دراسة وتحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م.
٤١.المجموع شرح المهذب: النووي (ت٦٧٦هـ) الناشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د.ت.
٤٢.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ابن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق علي النحوي ناصف وآخرين، القاهرة ١٣٨٦هـ.
٤٣.المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية عبدالحق بن غالب الأندلسي (ت٥٤٦هـ) تحقيق دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٤٤.المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ) تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.
٤٥.المخصص: ابن سيده، تحقيق لجنة التراث العربي، دار الآفاق الجديدة د.ت.

٤٦.مشارق الانوار على صحاح الآثار: ابو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ) قدم له وخرّج أحاديث إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٤٧.معاني القرآن، او جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) تحقيق د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
٤٨.معاني القرآن وإعرابه: الزجاج ابو إسحق إبراهيم بن السريّ (ت٣١١هـ) شرح وتحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، خرَّج أحاديثه الاستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
٤٩.المفصل في علم العربية: الزمخشري، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣هـ – ١٤٢٤م.
٥٠.مقاييس اللغة: ابن فارس (ت٣٩٥هـ) تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٥١.المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، د.ت.
٥٢.المهذب في علم التصريف: د. هاشم طه شلاش و د. عبدالجليل العاني، و د. صلاح مهدي الفرطوسي، مطبوعات بيت الحكمة، بغداد، د.ت.
٥٣.النهاية في غريب الحديث والأثر: المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦هـ) تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناوي، المكتبة العلمي، بيروت – لبنان، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.
٥٤.التنبيه في الفقه الشافعي:أبو إسحق الشيرازي ابراهيم بن علي (ت٤٧٦هـ) وبهامشه تحرير ألفاظ التنبيه للإمام النووي، اعتنى بهما أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيوت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
٥٥.الوسيط في المهذب: الغزالي محمد بن محمد (ت٥٠٥هـ) تحقيق أحمد محمود ابراهيم، محمود محمود ناصر، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.

١.
٢.